الفصل الخامس

التخطيط التعليمي

مفهومة – أهدافه – مراحله

مقدمة

أولاً: مفهوم التخطيط التعليمي

ثانيًا: أهداف التخطيط التعليمي

ثالثًا: مراحل التخطيط التعليمي

رابعًا: أسس التخطيط التعليمي

خامسًا: عوامل وضرورة التخطيط التعليمي

سادسًا: خصائص التخطيط التعليمي

سابعاً: الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي

ثامنًا: مشكلات التخطيط التعليمي

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

التخطيط التعليمي

مفهومه - أهدافه - مراحله

مقدمة:

إن التخطيط التعليمي يعتبر جزء من التخطيط التربوي وهو تخطيط للتعليم في المؤسسات المتخصصة لهذا الغرض ويمر التخطيط التعليمي بمراحل عدة من أهمها تحديد الأهداف في البداية ثم التعرف على الوسائل وتحديدها واختيار الأكفأ منها والأنجح في الوصول إلى الأهداف لأن ذلك هو لب التخطيط التربوي ومعيار سلامته، ويأتي بعد ذلك عنصر الوقت أو الزمن ليكتمل تصورنا عن التخطيط التربوي.

وإن التخطيط للتعليم ضرورة تحتمها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في جميع الدول حيث أنه تحتاج إلى ثروة من البيانات الإحصائية عن جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن الحاضر وعن الماضي والمستقبل، وهذا يجعل عملية التخطيط التعليمي على هذا الأساس عملية متشابكة متشعبة يجب أن يشترك فيها رجال التعليم جنبًا إلى جنب مع رجال الاقتصاد والإحصاء وممثلي النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وبذلك فإن التخطيط التعليمي عملية متصلة ومنظمة تتضمن أساليب البحث الاجتماعي وطرق التربية والإدارة والاقتصاد والمال وغايتها أن يحصل كل تلميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل متعددة تحديدًا تامًا، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرص لينمي بها قدراته، وأن يسهم إسهامًا فعالاً بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أولاً: مفهوم التخطيط التعليمي:

لم تظهر فكرة التخطيط للتعليم كنوع خاص من التخطيط إلا مع نشأة النظم القومية للتعليم، واعتبار التعليم مسئولية أولى من مسئوليات الدولة، ذلك أن التعليم ظل لقرون طويلة من عمر الإنسان الحضاري حتى بداية الثورة الصناعية أو ما بعدها مسئولية فردية يتولاها الآباء للأبناء، أو يقوم بها الأفراد يعملون أنفسهم بأنفسهم، أو يتولى أمره رجال الدين أو مؤسساته. أو أصحاب الطوائف والمهن يقومون بتعليم أبناء ملتهم أو أطفال وشباب طوائفهم ومهنهم.

ولذلك يعرف التخطيط التعليمي بأنه العملية المتصلة المستمرة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدًا تامًا، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصة تعليمية ينمي بها قدراته وأن يسهم أسهامًا فعالاً بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

فالتخطيط التعليمي عرف أيضًا بأنه عملية مقصودة تهدف إلى استخدام طرق البحث العلمي في تحقيق الأهداف التي سبق تحديدها في ضوء احتياجات المستقبل وإمكانيات الحاضر.

ونجد أن هذا التعريف أن التخطيط للتعليم يجب أن يكون ضمن الإطار العام للتخطيط القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يساهم التعليم أقصى مساهمة ممكنة في تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في البلد الذي يتم فيه التخطيط.

ثانيًا: أهداف التخطيط التعليمي:

لما كان التعليم عملية لا يمكن أن تتم في الفراغ ولا يمكن أن تتم بمعزل عن المجتمع الذي يعد أبناءه للحياة فيه ولما كانت المجتمعات البشرية ذات طبائع

متميزة كل له نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها أو يتشابه فيها مع غيره من المجتمعات، فإنه من المهم جدًا عند وضع أي تخطيط للتعليم تحديد الأهداف العامة لهذا التخطيط ضمن الإطار العام للأهداف هذا المجتمع وضمن إطار خططه القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الأهداف الاجتماعية للتخطيط:

يهدف التخطيط التعليمي إلى توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتنميته اقتصاديًا واجتماعيًا وإلى توفير احتياجات الأفراد إلى تنمية شخصياتهم وقدراتهم وطاقاتهم فإنه يهدف أيضًا إلى تطوير المجتمع وتحويله إلى أعلا مراحل النمو الاجتماعي، ففي الدول النامية يجب أن يهدف التخطيط التعليمي نحو تحويل مجتمعات هذه الدول من أشكالها التقليدية العتيقة إلى مجتمعات حديثة تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة والحركة الاجتماعية، وأن يهدف في نفس الوقت إلى الحفاظ على تقاليد المجتمع ومثله وقيمة دون أن تأخذ هذه المحافظة صورة مقاومة التغيير أو التطور الاجتماعي الذي تحتمه طبيعة المجتمعات الحديثة.

كما تهدف أي سياسة تعليمية ضمن نطاق السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو هدفين:

١) مقابلة احتياجات الأفراد نحو نمو شخصياتهم وقدرتهم وطاقاتهم.
٢) مقابلة احتياجات المجتمع في تطوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتتركز الأهداف الاجتماعية للتخطيط التعليمي فيما يلي:
١) منح جميع أفراد الشعب رجالاً ونساء فرصًا متكافئة للتعليم.
٢) أعطاء كل فرد نوع التعليم الذي يتناسب مع قدراته وأمكاناته وميوله.
٣) توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطوره الاقتصادي والاجتماعي.
٤) المساهمة في تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة

والحركة الاجتماعية.

٥) الحفاظ على الجيد من تقاليد المجتمع وتراثه ومثل أفراده وما يعتقدون أنه خير وجميل.

ثانيًا: الأهداف السياسية للتخطيط التعليمي:

التعليم هو أداة مهمة في توجيه الأفراد نحو الأهداف السياسية التي تتبناها الدولة وترسمها السلطات العليا فيها، لذلك فمن الواضح أن الأهداف السياسية للتخطيط التعليمي تتوقف على الاتجاهات السياسية للمجتمعات الذي يحدث فيها مثل هذا التخطيط التعليمي.

وأن أهم أهداف التعليم في أي نظام من النظم السياسية، هو تكوين المواطن الصالح للمجتمع الذي يعيش فيه، المواطن الذي يؤمن بوطنه وبالأهداف العليا التي يسعى إليها، لذلك فإن جميع الأجهزة التعليمية في جميع الدول تهدف عن طريق بنيتها أو عن طريق المنهج المدرسي الذي توفره إلى بث الروح القومية بين أطفالها وشبابها وتنميتهم على حب الوطن والبذل في سبيله، إلا أن المشكلات والحروب التي عانى منها العالم نتيجة تزايد الروح القومية التي نمتها الاتجاهات الرأسمالية والفاشية قد أكدت أنه لا بقاء لهذا العالم سوى بالتعاون بين دولة وتنمية التفاهم المتبادل بين شعوبه، ولقد تأكدت جميع دول العالم أن التربية والتعليم أهم وسيلة لتحقيق هذا التفاهم والتعاون على النطاق الدولي.

وعلية يمكن تحديد الأهداف السياسية للتخطيط التعليمي:

١) المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة.

٢) تنمية الروح الوطنية والقومية بين أفراد المجتمع.

٣) تطوير المجتمع بما يحقق مزيدًا من الانسجام بين الفرد والمجتمع.

٤) تربية المواطن الصالح وإعطاؤه جميع الفرص التعليمية لكي يستفيد مواهبه وأمكاناتة وقدراته ضمن الإطار العام للمجتمع الذي يعيش فيه.

٥) زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد والشعوب على المستوى العالمي.

ثالثًا: الأهداف الثقافية للتخطيط التعليمي:

ترتبط أهداف التعليم ارتباطًا وثيقًا بثقافة الإنسان في مجتمع معين، فالتعليم هو الأداة التي يحفظ بها الإنسان ثقافته الإنسانية وذلك عن طريق نقلها من جيل إلى جيل آخر حقيقة أن هناك عدة وسائل لحفظ ونقل الثقافة الإنسانية إلا أن التعليم من أهم هذه الوسائل والمدرسة أهم مؤسسات الإنسان للقيام بهذه المهمة.

وقد أكدت التقدمات العلمية والتكنولوجية وما تتضمنه من تغييرات ثقافية واجتماعية واتجاهات نحو مزيد من التخصص وتقسيم العمل الصراعات بين القوى المحافظة والقوى التقدمية أو التطويرية في التعليم، ويمكن تلخيص هذه الصراعات فيما يلي:

١) **صراع بين فكرة التعليم العام والتعليم التقني والتكنولوجي.**

٢) **صراع بين فكرة التعليم المتخصص والتعليم غير المتخصص.**

٣) **صراع بين فكرة التعليم للجماهير والتعليم للخاصة.**

وأن هذه الصراعات في أساسها صراع بين قوى المحافظة على القديم وقوى التغيير والتطوير كما ضمتها ضرورات التطور الاجتماعي والتكنولوجي، ولن يكون حل هذه الصراعات عن طريق الأخذ باتجاه والأعراض عن آخر، ولكن عن طريق عمل توليفة بين القوى المتصارعة تؤدي إلى بناء فلسفة جديدة للتعليم تقضي على هذه الاتجاهات المتضادة.

ويمكن تلخيص الأهداف الثقافية للتخطيط التعليمي فيما يلي:-

١) المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها.

٢) تنمية الثقافة وتطويرها وتنويعها عن طريق البحث العلمي مع الاحتفاظ بوحدتها وكليتها.

٣) نشر التعليم وإزالة الأمية يجعل التعليم حقًا لكل مواطن لا يعوقه عن ذلك أي عائق اجتماعي أو مادي.

٤) رفع مستوى الثقافة بين أبناء الشعب عن طريق رفع مستوى التعليم في جميع مراحله وزيادة إمكانات وصول كل فرد إلى أعلا درجات السلم التعليمي.

٥) حل مشكلات الثقافة الإنسانية وإزالة التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسة التعليمية بما يحقق وحدة الثقافة وانتشار المعرفة ونموها والقضاء على امتياز نوع من الثقافة أو التعليم على نوع أخر.

رابعاً: الأهداف الاقتصادية للتخطيط التعليمي:

إن التخطيط للتعليم يجب أن يتم ضمن إطار التخطيط الشامل للدولة بهدف تحقيق أهداف معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من أن كثير من رجال الاقتصاد قد أوضحوا أن التعليم عامل هام في إحداث التنمية الاقتصادية إلا أنه عادة ما نظر إليه سواء من الأفراد أو الحكومات على أنه بند من بنود الاستهلاك مثله في ذلك مثل أي سلعة استهلاكية يحتاجها الفرد أو الدولة إلا أن التعليم كسلعة استهلاكية يتميز عن السلع الاستهلاكية الأخرى بأربع صفات رئيسية هي:

١) أنه سلعة استهلاكية معمرة، فالتعليم ليس كوجبة غذائية تستهلك بمجرد استخدامها ولكنه سلعة تستمر مع الفرد طوال العمر تغني حياته وتنمي شخصيته وتزوده بالخبرات والتجارب.

٢) أن التعليم استهلاك له تأثير كبير على أنماط الاستهلاك الأخرى، فتنوع التعليم ومستواه يؤثران تأثيرًا كبيرًا على اختيار الفرد لأنواع السلع التي يستهلكها، فأنماط الاستهلاك للشخص الجاهل تختلف اختلافًا كبيرًا عن أنماطها للشخص المتعلم، وزيادة الدخل مع انخفاض مستوى التعليم قد

تؤدي إلى أنماط من الاستهلاك فيها كثير من الخسارة والضرر المادي والأدبي.

٣) إنه استهلاك يؤدي إلى تغيير في طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد فكلما ازدادت درجة التعليم كلما زادت فرص الفرد للقيام بأعمال تحتاج إلى مجهود ذهني أكثر وإلى مجهود عضلي أقل، ومن الواضح كذلك أن التطور العلمي والتكنولوجي وهو نتاج التعليم والبحث والاختراع هو السبب في تغيير طبيعة الأعمال التي يقوم بها الأفراد فكلما زاد استخدام الآلة في الإنتاج كلما قلت الأعمال التي تحتاج إلى مجهود عضلي وكثرت الأعمال التي تحتاج إلى ذكاء وفهم ومعرفة وعلم، إي التي تحتاج إلى مجهود ذهني.

٤) إن التعليم استهلاك له قيمة في حد ذاته بصرف النظر عن أي عائد أجتماعي أو اقتصادي، فالتعليم يؤثر في شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة ويعلمه كيف يحيا الحياة الكاملة ويتمتع بما فيها من مباهج من صنع الله أو صنع الإنسان.

وتتلخص الأهداف الاقتصادية للتخطيط التعليمي فيما يلي:

١) مقابلة احتياجات البلاد على المدى القصير والبعيد من القوى العاملة ذات المستويات الوظيفية المختلفة.

٢) زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابه المهارة والخبرة.

٣) زيادة قدرة الفرد على التحرك الوظيفي بحيث يستطيع تغيير عمله أو وظيفته بسهولة تبعًا لظروف الإنتاج أو التغييرات في الاقتصاد.

٤) مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين بحيث يتم استغلال كامل لجميع القوى العاملة المتوفرة.

٥) المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي عن طريق تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي وإعداد الأفراد القادرين على القيام به.

٦) تنسيق سياسة الصرف على التعليم ليس فقط بين أنواع ومستويات التعليم المختلفة بل بين قطاع التعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٧) رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن عن طريق إتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة كفاءته وإنتاجيته إلى أقصى حد.

وبذلك يمكن تحديد أهداف التخطيط التربوي التعليمي في عشرة أهداف وهم:

١) الاستثمار الأمثل للقوى والموارد سواء كانت هذه القوى والموارد في شكلها الملموس أم في صورتها المعنوية المجردة.

٢) الترتيب النوعي وفقًا للتطلعات الجماعية المجتمعية بما يتطلبه ذلك من تمييز بين الحاجات والرغبات.

٣) التدريب الجماعي والجماهيري على الصبر الذي يعتبر دعامة لا غنى عنها في التخطيط الطويل.

٤) إعداد المواطنين جميعًا إعدادًا سليمًا من النواحي البدنية والعقلية والروحية والسلوكية.

٥) إعداد ما تتطلبه خطة التنمية القومية من قوى بشرية عاملة تتمتع بكفايات وخبرات تعينها على العمل وزيادة الإنتاج.

٦) إتاحة الفرصة للمواطنين للحصول على قدر أساسي من التعليم حتى يصبحوا مستنيرين مع ضرورة تنشئة الأبناء على الإعزاز بوطنهم والإيمان بقوميتهم وبث حب العمل اليدوي إليهم.

٧) مسايرة العالم المتطور علميًا وفنيًا وأدبيًا واجتماعيًا مع العمل على تدعيم التعاون الثقافي عربيًا ودوليًا.

٨) زيادة الخدمات التي تقدم للمجتمع وخلق مجالات جديدة للعمل تقل فيها البطالة ويزداد فيها الرخاء.

٩) تشجيع مبدأ تكافؤ الفرص مع تشجيع بذل الجهد والابتكار.

١٠) العمل على زيادة الاستثمار والإنتاج لزيادة الدخل القومي والفردي من أجل

رفاهية الشعب.

ثالثاً- مراحل التخطيط التعليمي :

إن التخطيط التعليمي ليس فقط إعداد خطة التعليم فإن إعداد الخطة ليس إلا مرحلة واحدة من مراحل عملية التخطيط التعليمي، وأن التخطيط للتعليم بمفهومة الواسع يجب أن يشمل المراحل التالية:

أولاً: مرحلة إعداد الخطة.

ثانيًا: مرحلة مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها.

ثالثًا: مرحلة تقييم الخطة والإعداد لوضع الخطة الجديدة.

أولاً: مرحلة إعداد الخطة:

وتهدف هذه المرحلة إلى إعداد خطة متكاملة للتعليم ضمن إطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن إعداد خطة التعليم يتم بالخطوات التالية:

١- تحديد الأهداف العامة لخطة التعليم:

إن تحديد الأهداف هي أول خطوة في مرحلة إعداد خطة التعليم وأن تحديد الأهداف يجب أن يتم على النطاق القومي وفقًا للمبادئ والتقاليد التي تسود المجتمع ومرحلة النمو التي يمر بها المجتمع، وفي إطار الصورة التي يريد المجتمع تحقيقها في المستقبل، ويجب أن تستمد الأهداف العامة للخطة أصولها من الأهداف العامة للتربية والتي تتمثل تلك الأهداف في الأهداف التالية:

أ) تنشئة المواطن الصالح الذي يستطيع كسب عيشه وأغناء حياته وثقافته وفكرة والمساهمة في تطوير مجتمعه والمحافظة على قيمة ومثله.

ب) تدعيم النظام الاجتماعي والمحافظة على قيمة واتجاهاته نمو الأفراد والجماعات.

ج) تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع أفراد الشعب بحيث يحصل كل تلميذ على أقصى درجة من التعليم كل تبع قدراته وإمكانياته.

د) تحويل المجتمعات في الدول النامية من الحالة البدائية التقليدية إلى مجتمعات حضارية صناعية.

٢- دراسة الموقف التعليمي القائم:

ويعني بذلك دراسة الموقف التعليمي الراهن ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للمجتمع، ويجب أن تبرز هذه الدراسة أوجه القوة أو الضعف في النظام التعليمي القائم من حيث غايته وأهدافه واتجاهاته نموه وأنواع مؤسساته المختلفة ومناهجه ومقرراته الدراسية وغير ذلك من نظم الإدارة والتمويل وإعداد المعلمين، ودراسة الخدمات التعليمية والتدريبية التي تقوم بها أجهزة ومؤسسات ليس التعليم أو التدريب وظيفتها الأساسية.

٣- تحديد الأهداف التفصيلية لخطة التعليم:

ويتضمن تحديد هذه الأهداف التفصيلة لنمو التعليم تقدير أعداد التلاميذ والطلبة المطلوبة قيدهم في سنوات الدراسة المختلفة في مراحل التعليم وأنواعه خلال فترة الخطة بحيث تصبح أجهزة التعليم والتدريب قادرة على الوفاء بأهداف الخطة التعليمية وأن حساب المقيدين في السنوات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة خلال فترة الخطة يتطلب الأخذ بكثير من الاعتبارات مثل النمو في أعداد السكان في مجموعات السن المختلفة أثناء فترة الخطة، ونسبة النجاح والرسوب في السنوات المختلفة، كما يتطلب اعتبار بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في ناتج التعليم أثناء فترة الخطة مثل الرسوب والتسرب، والتحركات التي تحدث للتلاميذ أثناء فترة الدراسة أو بعد التخرج، وكذلك كثير من العوامل الأخرى مثل الوفاة أو ترك الخدمة أو الهجرة أو غير ذلك.

٤- تحديد التغيرات الهيكلية والمنهجية في نظام التعليم.

٥- تقدير تكلفة الخطة التعليمية.

٦- تحديد وسائل الخطة:

وهي الخطوة الأخيرة لإعداد الخطة هو تحديد الوسائل الواجب استخدامها لوضع الخطة موضع التنفيذ مثل إنشاء الإدارات والأجهزة الإدارية والتنفيذية وإمدادها بالإفراد المؤهلين الصالحين للعمل بها أو أنشاء أجهزة للإرشاد التربوي والمهني لتوجيه التلاميذ أو الطلاب نحو الدراسات والمهن التي تهدف خطة نحو التوسع فيها لمقابلة احتياجات البلاد من قوى عاملة، كما تشمل هذه الوسائل أيضًا دراسة نظم التمويل أو الاقتصاد من نفقات التعليم أو تحسين إدارته وزيادة إنتاجيته أو غير ذلك من وسائل.

ثانيًا: مرحلة مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها:

وتشمل عملية المتابعة متابعة تنفيذ المباني والتجهيزات المدرسية ومتابعة تنفيذ المناهج ومتابعة النمو في أعداد التلاميذ أو هيئات التدريس تبعًا للخطة الموضوعة كما تشمل أيضًا متابعة الاتفاق الجاري والاستثماري وغير ذلك مما تتضمنه خطة التعليم، وأن وظيفة المتابعة السليمة ليست مجرد الإشراف على تنفيذ الخطة أو التعرف على مراحل تنفيذها ماليًا وزمنيًا، أن عملية المتابعة يجب أن تتعدى ذلك إلى تحليل مراحل تنفيذ الخطة في ضوء أهدافها العامة والتفصيلية تحليلاً يهدف إلى اكتشاف مواطن النقص أو الضعف والقصور في الخطة والإشارة إلى وسائل معالجة هذا النقص والقصور وهي بذلك تهدف دائمًا إلى مساعدة المخطط على تعديل الخطة على أساس من تجربة الواقع.

ثالثًا: مرحلة التقويم والإعداد للخطة الجديدة:

تقويم خطة التعليم هي المرحلة الأخيرة من مراحل التخطيط التعليمي وهي بمثابة أعطاء كشف الحساب الختامي عن مدى نجاح الخطة أو عدم نجاحها وفقًا

للأهداف والغايات التي وضعها المخططون مسبقًا للخطة التعليمية، والتقويم يجب أن يتم في ضوء الأهداف العامة والتفصيلية للخطة وليس فقط في ضوء النتائج التي انتهى إليها تنفيذ الخطة.

وعملية التقويم يمكن أن تتم عند انتهاء مراحل تنفيذ الخطة أو خلالها إذا كان هذا التقويم منحصرًا في الناحية الكمية للخطة فقط، إلا أن التعليم عملية تستغرق وقتًا طويلاً وآثار أي تطور أو تحسين في جهاز التعليم أو في نوعه لا تظهر إلا بعد فترة طويلة، لذلك فإن تقويم خطة التعليم يجب إلا يتم إلا بعد الانتهاء من تنفيذ جميع أجزائها بحيث تمضي فترة مناسبة تكفي للحكم على نتائج تنفيذ الخطة في أهدافها العامة والتفصيلية.

إلا أن خطة التعليم لن تحل جميع المشكلات المتصلة به مهما كانت الخطة شاملة متكاملة مفصلة، فمشكلات التعليم أبدا متجردة متطورة ولذلك فالتخطيط يجب أن يكون عملية متصلة مستمرة، فأي خطة للتعليم يجب أن تكون دائمًا قابلة للتعديل، كما يجب أن تتلوها خطط أخرى تتلافى الأخطاء التي وقع فيها المخططون في الخطة الأولى أو تعالج مشكلات جديدة أفرزتها الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية الجديدة، وتقويم الخطة القديمة هو السبيل إلى وضع خطط جديدة للتعليم في ضوء أهداف وغايات جديدة تكون أكثر واقعية وأكثر قابلية للتنفيذ وأكثر قدرة على تحقيق الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

رابعًا- أسس التخطيط التعليمي :

يعتمد التخطيط التربوي التعليمي على عدة أسس والتي تتمثل فيما يأتي:

١) لا بد من تعليم الأطفال في مرحلة تعليمية لا تقل عن تسع سنوات دراسية.
٢) العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين الذكور والإناث مع الاهتمام بتعليم البنت.
٣) تشجيع مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي والعالي فقط.

٤) الاهتمام بكيفية التعليم وتحسين جودته والارتفاع بإعداد المعلم، والعناية بالمباني التعليمية، وتقليل أعداد التلاميذ داخل الفصول الدراسية.

٥) ربط التعليم بخطة التنمية حتى يصبح أداة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسًا- عوامل وضرورة التخطيط التعليمي :

إن التخطيط التعليمي ضرورة تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها مجتمعنا الحديث والسبب في ذلك هو حدوث عدم اتزان بين متطلبات هذا المجتمع الحديث من التعليم، وما يمكن أن يوصف بالنمو الطبيعي أو التلقائي لنظم التعليم الحالية في أغلب الدول.

ويمكن تحديد العوامل التي أدت إلى ضرورة التخطيط التعليمي والتي تتمثل في:

أولاً : عامل الزيادة السكانية :

تعتبر الزيادة في السكان عاملاً أساسيًا في زيادة الطلب على التعليم، حيث أن هناك زيادة سريعة في السكان خصوصًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للزيادة المطلقة في أعداد السكان أو بالنسبة لمعدلات النمو ويظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة للدول النامية أو الأقل تقدمًا.

هذا ويلعب النمو السكاني دورًا هامًا في تحديد الزيادة المستقبلية في الإنفاق التعليمي، وتجميع أثاره إلى جانب أثار أخرى تؤثر في هذه الزيادة، ومن هذه العوامل تحسين المستوى التعليمي الحالي، ولذلك فعند تحديد الإنفاق من الضروري أن نأخذ في الاعتبار فروضًا تتعلق باتجاه النمو السكاني، وبالفروض التي تتعلق بتغير بعض العوامل التي يمكن أن نسميها عوامل السياسة التعليمية ومنها معدل الالتحاق ومعدلات الانتظام والتأهيل لقوة التدريس والنسبة بين الطالب والمعلم، ومن الضروري أيضًا الأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى كالتغيير

في مستوى الأجور للمستويات المختلفة من المعلمين، كذلك التغيير في تكلفة المباني التعليمية. كما أن التذبذب السكاني هو أساس كل التنبؤات بعدد المقبولين بالتعليم.

وترجع الزيادة السريعة في السكان إلى أن معدلات الوفيات قد انخفضت انخفاضًا سريعًا في حين أن معدلات المواليد قد ظلت ثابتة أو انخفضت بصورة ضعيفة تقل كثيرًا عن معدلات الوفيات، وقد كان الانخفاض السريع في معدلات الوفيات ثمرة من ثمار الاهتمام بالصحة وخاصة صحة الأطفال.

وقد أدت الزيادة السريعة في معدلات المواليد مع الانخفاض السريع في معدلات الوفيات خصوصًا بين الأطفال وصغار السن إلى تغيير واضح في التراكيب العمرية للسكان بحيث صار مجموع السكان في سن التعليم أو دون سن الاشتراك في قوة العمل يكونون جزءًا كبيرًا من المجموع العام للسكان. ولما كانت هذه التغيرات في معدلات المواليد والوفيات تظهر بوضوح في الدول النامية مثل دول أسيا وأفريقيا، فإن هذه الدول تقع تحت ضغط شديد لطلب التعليم بسبب ارتفاع نسبة السكان في سن التعليم في حين أن حجم قوة العمل القادرة على الإنتاج قليل نسبيًا.

وأن الأمر الذي له علاقة بالزيادة السكانية والذي كان له أثر في ضرورة تبني منهج التخطيط التعليمي هو ما يترتب على الزيادة السكانية في دول العالم الثالث من انفجار في معدل النمو الحضري.

ولاشك أن النمو الصناعي وزيادة الخدمات في المدن وضعفها في الريف قد ساهمت مع الزيادة السكانية في هذه الهجرة من الريف إلى الحضر وهذه الحدة في معدل النمو الحضري، ففي الدول الصناعية المتقدمة جاء الزوج إلى الحضر مبكرًا مع بدايات الثورة الصناعية، أما في الدول النامية فقد جاء متأخرًا في العقود الأخيرة.

ثانيًا: عامل التغير في التركيب الاقتصادي:

كان لنتيجة نمو التصنيع تغيير التركيب الاقتصادي ابتداء من هـذا القـرن، وحدثت هجرات من القرية إلى المدينة حتى أصبحت المدينة عامل جـزء للعمـال الريفيين، وبدأ استخدام الميكنة في الزراعة، وانتشر التطور الصناعي وأدى هذا إلى النمو في قطاع الخدمات واعتمدت الصناعة الحديث على المعدات الرأسمالية أكثر من اعتمادها على الجهد البشري وارتفع مستوى معيشـة الأفـراد وازدادت الحاجة للخدمات ومنها التعليم.

وكان لظهور حركة التصنيع وتطورها خصوصًا القرن العشرين أثر عظيم في أحداث تغيير هائل في التركيب الاقتصادي سواء أكان ذلك فيمـا يتصـل بمـدى مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في قيمة الإنتاج العام، أو بحجم قوة العمل التي تعمل في كل منها، ففيما يتصل بالإنتاج نجد أن قطـاع الصـناعة يساهم بالقسط الأكبر في الإنتاج العام في الدول المتقدمة اقتصاديًا، بينمـا نجـد الدول المتخلفة اقتصاديًا تعتمد على الزراعة في بناء اقتصادها القومي.

ولم يؤد التطور الصناعي إلى نمو قطاع الصناعة فقط، بل أدى خصوصًا في السنوات الأخيرة إلى نمو هائل في قطاع الخدمات، فبالإضـافة إلـى أن ازديـاد استخدم الآلة في الصناعة قد أدى إلى اعتماد الصناعية الحديثة علـى المعـدات الرأسمالية الموفرة للعمل أكثر من اعتمادها على الجهد البشـري، فـإن ارتفـاع مستوى المعيشة الناتج عن نمو الصناعة والإنتاج الصناعي قد أدى إلـى زيـادة احتياجات الأفراد من الخدمات مثل التعليم والصحة والثقافة والترفية وغيرها مما نتج عنه نمو هائل في العمالة في مختلف أنشطة قطاع الخدمات.

ولاشك أن طبيعة النمو الاقتصادي الحالي واحتمالاته في المستقبل تؤكد أنـه سيحدث انكماش مستمر في القوى العاملة المشتغلة بالزراعة والصناعة وتضخم هائل في القوى العامة المشتغلة بالخدمات خصوصًا في الدول المتقدمة اقتصاديًا.

ومن الواضح أن نمو قطاعي الصناعة والخدمات يستتبع زيادة الطلب على التعليم ذلك أن العمل في هذين القطاعين يتطلب عادة مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة من التنوع الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاستعانة بأساليب التخطيط التعليمي لتوفير احتياجات هذين القطاعين.

ثالثًا: عامل التغير في التركيب الوظيفي:

كان نتيجة لزيادة السكان والتطور الاقتصادي وانتشار التصنيع أن حدث تغيير في التركيب الوظيفي لجميع القطاعات الاقتصادية، فالصناعات تتطلب أيدي عاملة ماهرة وفنية، وكان لتزايد مسئوليات الدولة وظهور بعض الاتجاهات الجديدة مثل الديمقراطية والاشتراكية التوسع في كثير من الخدمات التي لم تحظ باهتمام كبير من قبل فتوسعت الدولة في الكثير من المدارس والمعاهد والكليات التي تخدم في شتى المجالات، وكل هذه المتغيرات في التركيب الوظيفي أدت إلى زيادة الطلب على التعليم خاصة في المراحل الثانوية بأنواعها المختلفة، وكذلك التعليم العالي، كما تعددت التخصصات، وهذا يتحتم التخطيط للتعليم لمواجهة الاحتياجات التعليمية المختلفة التي ضمتها ظروف هذه التغيرات.

ولم يؤد التطور الاقتصادي الحديث إلى نمو في أنشطة الصناعة أو الخدمات من حيث الإنتاج أو العمالة، أو زيادة سريعة في سكان الحضر وانكماش مقابل في سكان الريف فحسب، بل أدى فوق ذلك إلى تغير في التركيب الوظيفي لجميع القطاعات الاقتصادية فالصناعة الحديثة تحتاج إلى قوى عاملة على درجة عالية من المهارة والتعليم من المستويات والتخصصات المختلفة، فهي تحتاج أولاً إلى آلاف العمالة المهرة في مختلف التخصصات والمهارات، كما تحتاج أيضًا إلى أعداد كبيرة من العلماء والفنيين القادرين على أغناء الصناعة بالاختراعات العلمية والتكنولوجية الجديدة وإدخال التحسينات المستمرة على الإنتاج، فالخبرة المكتسَبة عن طريق الوراثة أو عن طريق النشأة في مجال العمل والتي قد تصلح في مجتمع زراعي بدائي أو مجتمع حرفي لم تعد صالحة لعالم صناعي طبيعته

التغير والتطور وأهم صفاته التخصص والتنوع.

كما أن نمو الصناعة وفقًا لأساليب الإنتاج الحديثة قد تطلب مزيدًا من خريجي كليات ومعاهد الدراسات الإنسانية مثل الإداريين والمحاسبين والاقتصاديين والمخططين والأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين في مشاكل العمال والحركات العمالية وكل هذه التغيرات في التركيب الوظيفي قد أدت إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصًا في مراحله الثانوية والعالية، كما أدت إلى ضرورة، تعدد أنواعه وتنوع تخصصاته، وقد حتم هذا إحداث تخطيط للتعليم لمواجهة الاحتياجات التعليمية المختلفة التي حتمتها هذه التغيرات في التركيب الوظيفي.

رابعًا: عامل ارتفاع مستوى المعيشة:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب الاجتماعي على التعليم، فكلما ازداد دخل الفرد كلما ازدادت رغبته في التعليم وإعطاء أبنائه الفرصة للاستزادة منه، وظهر ذلك واضحًا في المجتمعات الريفية حيث كان يلحق أبناء الفلاح بعمل الحقل من أجل الحصول على القوت الضروري، وإن كانت هذه الصورة قد تغيرت الآن، وأزداد الطلب الاجتماعي على التعليم ونظرًا للتخلف بسبب الجمود وبسبب ما توارثه الريف خلال القرون الطويلة الماضية ونتيجة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تأخر الريف وهجرة الأهالي إلى المدينة، ولقد تغيرت الصورة بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي ومشروعات الري والصرف.

سادسًا - خصائص التخطيط التعليمي:

يتميز التخطيط التعليمي عن غيره من المجالات الأخرى للتخطيط كالتخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الإسكاني أو غيره بعدة خصائص وأن العمر القصير للتخطيط للتخطيط التعليمي كعلم يضم مجموعة معينة من المعارف الخاصة به علاوة على اعتماد التخطيط على مناهج للعمل والتفكير تستخدم في

علوم أخرى في مجال التخطيط وغيره.

وتتركز أهم سمات وخصائص التخطيط التعليمي فيما يلي:

١- العقلانية:

تعتبر العقلانية الخاصية الأولى للتخطيط التعليمي، حيث أنه يستهدف أهدافًا اجتماعية معينة وله وسائله وأساليبه لتحقيق هذه الأهداف كما أن له أدواته لضبط النواتج والتحكم فيه، كما أنه عمل مرشد يستهدف تحقيق نتائج اجتماعية معينة مستخدمًا الأمكانات المتاحة له أو التي يمكن توفيرها أفضل استخدام ممكن.

٢- المستقبلية:

أن التخطيط التعليمي يعني بالدرجة الأولى المستقبل، فالواقع بالنسبة له بداية ونقطة انطلاق ويهدف نقل هذه الواقع إلى حالة مستقبلية تتحقق فيه الأهداف مستخدم في ذلك أساليب التنبؤ التقدير ووضع النماذج والاستفادة من خبرات الدول وتجنيد واستغلال جميع الأمكانات المتاحة وباعتبار أن التخطيط يعني بالمستقبل، فإنه يتطلب درجة من الخيال وتجاوز الواقع ووضع التصورات التي تستشف وتستشرف ملامح المستقبل.

٣- الدينامية:

أن التخطيط التعليمي يعتمد بشدة على الأطر النظرية التي تؤكد أن الخطة التعليمية لا يمكن بناؤها بطريقة جامدة لا تتيح الفرصة للتعديل والتغيير ولذلك فإن من أهم خصائص التخطيط التعليمي أن يكون ديناميًا مرنًا.

٤- الإنسانية:

باعتبار أن التخطيط التعليمي يهتم بالإنسان ويستهدف تنميته لذلك من الضرَوري أن يكون التخطيط التعليمي إنسانيًا بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن التخطيَط التعليمي الجيد يجب أن يراعى حاجات الإنسان ومطالبة وميوله ورغباته

وقدراته وآماله.

٥- الشمولية:

إن التخطيط التعليمي يجب أن يكون شاملاً، وتتبع هذه الخاصية في التخطيط التعليمي من شمولية العملية التعليمية أو التربوية، ولذلك فإن التخطيط التعليمي يجب أن يكون شاملاً تتكامل عناصره ومكوناته من بلورة لفلسفة التعليم ورسم لسياسته وتحديد لأهدافه وتدبير وتنظيم لموارده وأساليبه وتقويم لمنجزاته ونتائجه.

٦- العلمية:

أن التخطيط التعليمي هو عمل علمي فهو يهتم من جانب بالاعتماد على نتائج البحث الاجتماعي في مجال علوم التربية وعلم النفس وغيرها من العلوم ثم أن منهج التخطيط التعليمي يقوم على منهج البحث العلمي الذي يقوم أساسا على تحديد المشكلة واستكشاف أبعادها وجوانبها والعوامل المؤثرة فيها وترتيب وتصنيف المعلومات الخاصة بالمشكلة تصنيفاً يساعد على فرض الفروض واستخلاص النتائج، والتخطيط التعليمي كالعلوم الطبيعية يهتم بوضع النماذج أو استخلاصها أو يستهدف استنباط بعض القوانين الخاصة بالنمو التعليمي أو التربوي، ويستخدم أساليب المحاكاة وغيرها، وله نظرياته المستمدة من سبل المعرفة المتجددة في مجالات التخطيط التعليمي، وهي كلها نماذج أو قوانين أو نظريات أو أساليب تتميز بمحتواها وصياغتها العلمية.

٧- التطبيقية:

إن التخطيط التعليمي علمًا من العلوم فهو ليس علمًا بحتًا وإنما هو أقرب إلى أن يكون علمًا تطبيقيًا فهو من جانب يعتمد على قدر كبير من نتائج العلوم الأخرى ومن جانب أخر يستهدف أحداث تغيير أو تعديل في النظام التعليمي بقصد تقدم الإنسان أو المجتمع، ولذلك فإن له هدف نفعي على المستوى الفردي

والاجتماعي.

٨- الاستمرارية:

يتميز التخطيط التعليمي بأنه عملية مستمرة، واستمرارية التخطيط التعليمي لها مصدران.

فالمصدر الأول: هو طبيعة العملية التربوية أو التعليمية.

والمصدر الثاني: هو طبيعة العملية التخطيطية نفسها.

٩- الواقعية:

إن الخاصية الأخيرة من خصائص التخطيط التعليمي هي الواقعية، إن التخطيط التعليمي الجيد يجب أن يكون واقعيًا، أي أن منطلقاتة يجب أن تكون في الواقع، وأن مهمة التخطيط التعليمي ليست رسم الصور الخيالية ووضع الخيالات لمستقبل التعليم، وإنما مهمة التخطيط هو محاولة نقل الواقع الحاضر إلى واقع أفضل منه في المستقبل بصورة تضمن النجاح ويتحقق لها الاستمرارية، ولا تؤدي إلى العجز الكامل.

سابعاً -الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي :

يمكن دراسة الكفاءة الداخلية التي تعرف بأنها «مدى قدرة النظام التعليمي الداخلي على تحقيق الأدوار المتوقعة منه» وذلك من خلال المؤشرات التالية:

١- معدلات الارتقاء، والبقاء للإعادة، والتسرب:

وهي تبين كيفية تدفق التلاميذ خلال النظام التعليمي.

١) معدل الارتقاء إلى الصف الدراسي (ن)

$$= \frac{\text{عدد المرقين إلى الصف الدراسي (ن) في سنة دراسية ما}}{\text{عدد المقيدين في الصف (ن - ١) في السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

٢) معدل البقاء للإعادة في الصف (ن)

عدد الباقين للإعادة في الصف (ن) في سنة دراسية ما

= ـــ × ١٠٠

عدد المقيدين في نفس الصف في السنة السابقة

٣) معدل التسرب من الصف (ن)

عدد المتسربين من الصف (ن) في سنة دراسية ما

= ـــ × ١٠٠

عدد المقيدين في نفس الصف في نفس السنة الدراسية

٢-التدفق الطلابي وإعادة تركيب الفوج:

عن طريق إعادة تركيب فوج نظري للتدفق الطلابي يمكن التعرف على الفروق بين المناطق المختلفة فيما يتعلق بكفاءة أنظمتها التعليمية.

٣- معدل الاستبقاء:

هو نسبة التلاميذ الذين دخول الصف الأول من مرحلة معينة في نفس الوقت والتي تصل الصفوف الثاني والثالث والرابع.. ألخ. ويعتبر هذا المؤشر هامًا لمقارنة قدرة الأنظمة التعليمية في المناطق المختلفة على استبقاء التلاميذ فيها.

مثال:

معدل الاستبقاء من الصف الأول إلى الصف الخامس

عدد المقيدين في الصف الخامس في سنة دراسية ما (ن)

= ـــ × ١٠٠

عدد المقيدين في الصف الأول في السنة (ن - ٤)

تحديد نوعية الخدمات التعليمية واستخدام الموارد:

يستلزم هذا المؤشر أن يهتم المخطط بتحديد المحكات المستخدمة في الحكم على نوعية خدمة تعليمية معينة وهي محكات ذاتية (إرضاء أولياء الأمور -

obeikandi.com

سمعة المدرسة) أو موضوعية (نسبة النجاح – تحقيق الكفاءة ...).

ويتم تقييم نوعية الخدمة التعليمية أو مدى استخدام الموارد من خلال المؤشرات التالية:

١ – ٣- تشخيص أوضاع هيئة التدريس وذلك من خلال:

أولاً: توزيع هيئة التدريس حسب الوظيفة (تفرق بين ناظر متفرغ – وناظر يدرس – مدرس فصل ومدرس متخصص .... ألخ).

ثانيًا: نوعية عضو هيئة التدريس ويمكن استخدام المؤشرات التالية: توزيع المدرسين حسب: مستوى الشهادة – سنوات الخدمة – حسب الجنس.

ثالثًا: تنظيم التعليم واستخدام هيئة التدريس:

تتحدد مهمة الخطط هنا في بيان مدى تحقق المعايير والمؤشرات المحددة قوميًا والتي تحكم تنظيم التعليم واستخدام هيئة التدريس.

١- المعايير:

- معايير تحدد بعدد التلاميذ في الفصل (الكثافة).
- معايير تحدد بساعات عمل المدرسية (النصاب حسب الوقت).

٢- المؤشرات: وهي تتمثل في:

أ) متوسط عدد المقيدين والمستمعين لكل فصل ويحسب من المعادلات الآتية:

$$\text{متوسط عدد المقيدين لكل فصل} = \frac{\text{عدد القيد الكلي}}{\text{عدد الفصول}}$$

أو

$$\text{متوسط عدد المستمعين لكل فصل} = \frac{\text{عدد الحصص الأسبوعية} \times \text{عدد التلاميذ}}{\text{عدد حصص عمل المدرسين في الأسبوع}}$$

obeikandl.com

ملحوظة:

المعادلة الثانية عندما نأخذ في الاعتبار حقيقة جمع الطلبة معًا في فصل واحد من أجل ممارسة نشاط خاص مثل الألعاب الرياضية.

٣- نسبة التلاميذ/ المدرس:

إجمالي عدد التلاميذ

وهي تساوي ——————————

إجمالي عدد المدرسين

ومن الملاحظ أن هذه النسبة تكون:

* أقل في المناطق الريفية مقارنة بالحضر.
* مساوية و/ أو أقل من نسبة التلميذ/ الفصل في التعليم الابتدائي، منخفضة في التعليم الثانوي (بسبب تخصص المدرسين في جميع المواد).

٢- ٣ أوضاع أو حالة تشخيص الأبنية والتجهيزات المدرسية:

* يفيد ذلك في التعرف على مدى إتاحتها ونوعيتها.
* تحديد المناطق الأكثر حظًا منها.
* تحديد مناطق الأولوية.
* تحديد توزيع القائم منها.
* التعرف على السمات الحقيقية للمدارس ومدى استخدامها. وتتم هذه العملية عن طريق:

أولاً: جمع بيانات تفصيلية عن الأبنية المدرسية حسب المراحل التعليمة أو المنطقة الجغرافية تتعلق بـ:

- مواد البناء وأحوال الأبنية.
- تحليل مساحات المباني.

obeikandl.com

ثانيًا : دراسة مدى إتاحة التجهيزات المدرسية باستخدام هذه المؤشرات :

- مدى توافر تجهيزات الأبنية.
- مدى توافر تجهيزات التدريس.
- مدى توافر الكتب والأدوات المدرسية.

ثالثًا : تحليل مدى استخدام الأبنية المدرسية :

١) بالنسبة للمدارس الابتدائية: يتم التعرف على المؤشرات التالية:

- النسبة المئوية للمدارس والفصول التي تعمل فترتين أو أكثر.

وذلك للتعرف على المناطق التي تحتاج إلى عناية وتسهيلات تعليمية إضافية لتحسين الأوضاع التعليمية عن طريق تقليل الفترات الدراسية.

٢) بالنسبة للمدارس الثانوية تستخدم المؤشرات التالية:

$$\text{معدل الانتفاع بالوقت} = \frac{\text{عدد الحصص المؤداة فعلاً}}{\text{عدد الحصص الممكن تأديتها نظريًا}}$$

$$\text{معدل الانتفاع بالمساحة} = \frac{\text{متوسط عدد التلاميذ لكل حجرة دراسية}}{\text{سعة الحجرة الدراسية بالأمتار المربعة}}$$

$$\text{معدل الانتفاع الكلي} = \frac{\text{عدد الحصص المؤداة فعلاً في الأسبوع}}{\text{عدد الحصص الممكن تأديتها نظريًا}} \times \frac{\text{متوسط عدد التلاميذ لكل فصل}}{\text{سعة الفصل}}$$

المؤشرات التي تتعلق بالعاملين في التعليم والتي تشمل على:

أ) توزيع المعلمين حسب الجنس والنوع فنجد أن الدراسة قد أوضحت أن

obeikandl.com

٧٠% من العاملين في التعليم من الإناث لأسباب اجتماعية واقتصادية.

ب) المؤهلات المهنية نجد أن أعدادًا كبيرة من المعلمين لم يتدربوا مهنيًا وهذا الأمر يتفاوت بين المدارس والمحليات والمحافظات مما أجبر العاملين والإدارة التربوية على وضع أسس تعين على توزيع المعلمين بحسب كفاءتهم المهنية «معامل الربط».

ج) نسب التلاميذ للمعلم ونسب المعلم للفصل الواحد وهذا يساعد في إبراز مدى التعامل مع المعايير التربوية السليمة فمعيار عدد التلاميذ للمعلم التالي ١: ٣٥ وكلما ارتفع العدد تدنى التحصيل وأداء المعلم أما نسب المعلم للفصل المثالي $\frac{١٧}{٨}$ للفصل معلم واحد في الحالتين وجدنا أن النسب تتعدى الأربعين وتقل عن ذلك في بعض القرى ويتناقص عدد المعلمين في القرى إذ يصل إلى $\frac{٥}{٨}$ معلم الفصل.

أما توزيع الحصص الأسبوعية والأنشطة التعليمية للمعلمين فهذا يوضح أداء المعلمين الفصل حسب ربط المعلم «العبء التدريبي المثالي»، ويتم ذلك بالآتي:

أ) متوسط عدد الحصص الأسبوعية للمعلم الفعلية الأساسي ٣٢ حصة والثانوي ٢٤ حصة.

ب) متوسط الحضور الطلابي أمام المعلم وتحسب بالآتي:

عدد الحصص الأسبوعية لأعداد التلاميذ أو مجموع الحصص الأسبوعية للتلاميذ

عدد الحصص الأسبوعية للمعلمين أو مجموع الحصص الأسبوعية للمعلمين

ج) عدد المعلمين نصاب كامل=

مجموع الحصص الفعلية التي يعطيها المعلمون

مجموع النصاب القانوني الذي ينبغي أن يعطيه المعلمون

obeikandl.com

ثامناً - مشكلات التخطيط التعليمي:

أن المشكلات التي يواجهها التخطيط التربوي في الدول النامية على درجة كبيرة من الأهمية والضخامة مما يستلزم تضافر الجهود لحل هذه المشاكل قصد تحقيق أهداف الخطط المرسومة وعلى صانعي السياسة التربوية أن يعتمدوا على معلومات محددة ودقيقة عند دفاعهم عن نصيب قطاع التربية في الميزانية العامة للدولة التي غالبًا ما يصعب ضبطها، وبصرف النظر عن هذه الحاجة ما زال الإنفاق على التعليم يمثل جزءًا كبيرًا ومهمًا من الإنفاق العام، وبالتالي فإنه من الضروري أن تتسم طرق الإنفاق في هذا المجال بالشفافية وعدم المبالغة في طلب الاحتياجات والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم حيث يواجه مخططو التعليم خصوصًا في الدول النامية صعوبات أو مشكلات كثيرة عند محاولاتهم وضع خطط التعليم وتنفيذها في هذه الدول ويمكن تلخيص هذه المشكلات فيما يلي:

١- نقص البيانات والإحصائيات الأساسية اللازمة للتخطيط التعليمي:

مثل البيانات الخاصة بتعداد السكان، وتوزيعهم وفقًا للجنس والسن وتقديرات الزيادة السكانية خلال سنوات الخطة، البيانات عن القوى العاملة وتوزيعها تبعًا للمهن والجنس والسن، وكذلك نقص البيانات الخاصة بالدخل القومي وتطوره وتراكم رأس المال ومعدلات التغير في الإنتاجية.

٢- نقص الأفراد المدربين على التخطيط التعليمي:

حيث لا يوجد كثير من الدول النامية معاهد تعليمية تتولى الأبحاث الخاصة بالتخطيط التعليمي، ولازالت مناهج كلية التربية في معظم هذه الدول لا تحوي التخطيط التعليمي كأحد مقرراتها.

٣- عدم وجود الوعي التخطيطي:

ويؤدي ذلك إلى فشل خطط التعليم خاصة وأن هذا الوعي قد يفقد من

المسئولين عن وضع الخطة والمسئولين عن تنفيذها ومتابعتها والمستفيدين منها.

٤- عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة الخاصة بالتخطيط التعليمي:

فقد أثبتت أغلب الدراسات المتصلة بالتخطيط للتعليم في الدول النامية أن التنظيمات القائمة المسئولة عن تخطيط التعليم في هذه الدول غير قادرة على القيام بوظيفتها على الوجه الأكمل ليس لعدم وجود الأفراد المدربين لهذا العمل فحسب، بل بسبب سوء تنظيم العمل في هذه الأجهزة، كما لا يوجد ترابط بين هذه الأجهزة والأجهزة المسئولة عن التخطيط على المستوى القومي أو الإدارات المسئولة عن التدريب في الوزارات الأخرى.

٥- تغير الظروف والأحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعة أو أثناء تنفيذها:

من المعروف أن التخطيط التعليمي يتجه بطبيعته لأن يكون تخطيطًا طويل المدى، ولما كانت المجتمعات الحديثة تتميز بأنها دائمة وسريعة التغيير فإن الفروض والأسس التي قامت عليها الخطة التعليمية قد تصبح غير ذات موضوع قبل الانتهاء من وضعها أو أثناء تنفيذها، والظروف الجيدة التي قد تطرأ قد تكون راجعة لاكتشاف مصادر جديدة للطاقة، والتطور التكنولوجي، أو نمو اتجاهات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية جديدة، كما قد يؤثر ارتفاع الأسعار على تنفي الخطة وتحقيقها لأهدافها.

٦- عدم توافر القوى البشرية اللازمة لتنفيذ الخطة:

ويمثل ذلك مشكلة كبيرة في الدول النامية، حيث أن تنفيذ خطط التعليم في هذه الدول يحتاج إلى أعداد كبيرة من المدرسين والإداريين والمخططين للتعليم وتبرز مشكلة أعداد المدرسية والمعلمين في الدول النامية بسبب عاملين رئيسين هما:

أ) أن الدول النامية تعاني نقصًا كبيرًا في التعليم الثانوي بحيث لا يكفي خريجوا هذه المرحلة لتحقيق أهداف خطط التنمية بغرض ذهاب أغلبهم للتدريس في

مدارس المرحلة الأولى كما في الدول الأفريقية.

ب) أن التعليم العالي والجامعي في الدول النامية على درجة محدودة من النمو لا تمكن من إعداد الأعداد الكافية من المعلمين اللازمين للتعليم الثانوي حتى يتم التوسع فيه.

ويواجه المخططين للتربية والتعليم في أغلب دول العالم وخاصة الدول النامية بعض المشكلات عند محاولتهم وضع الخطط التعليمية أو متابعة تنفيذها وربما يكون لهذه أثرها في تخطيط التعليم على أسس علمية متكاملة، ومن أهم هذه المشكلات قلة المخصصات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطة التعليمية ونقص البيانات والإحصاءات مع قلة الخبراء والأفراد المدربين على التخطيط فضلاً عن عدم كفاءة التنظيمات والأجهزة المسئولة، بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مما أدى إلى عدم توازن النظام التعليمي وزيادة الإنفاق بالنسبة للعائد.

ويحدد س. د. رولي C. D. Rowley بعض المعوقات فيما يلي:

١) العلاقة بين المدرسة والبيئة لها دورها البارز في التخطيط التعليمي.

٢) عدم القدرة على استيعاب جميع الملزمين.

٣) المنافسة على السلطة والنفوذ عن طريق الأنظمة التعليمية.

٤) اختلاف الأنظمة الدينية وما ينتج عنها من مشكلات.

٥) الدلالة السياسية للغة التدريس.

٦) الإيديولوجية السياسية وأثرها على الأنظمة التعليمية حيث أن التعليم هو المرآة التي تعكس سياسة المجتمع.

٧) الآثار الناتجة عن الفقر في دول العالم الثالث.

٨) البيروقراطية وأثرها في التخطيط التعليمي وتعويق التقدم في السياسة التعليمية.